

نحو دعم دولي قائم على المبادئ

حوار بين السوريين والمجتمع الدولي

٣١ آذار/مارس ٢٠٢٢



النتائج والتوصيات

- برغم الدعم الذي قدمته المساعدات الدولية للسوريات/ين على مستويات متعددة خلال العقد الماضي، إلا أنها ساهمت في خلق أنماط خطيرة على الأرض. **لقد حان الوقت لإعادة التفكير في المساعدات الدولية لسوريا، وتجاوز منهجية العمل على أساس الاستجابة للأزمة، والتفكير في كيفية تمكين الشعب السوري من تسلم زمام عملية صناعة مستقبله.**
- يسود عموماً، عند مناقشة مستقبل المساعدات لسوريا، التفكير في التعافي على المستوى المركزي، ومن منظور دعم القدرة على التكيف. وفي هذا الصدد، فقد تم تسييس مفهوم "التعافي المبكر" إلى حد كبير واستعماله من قبل الجهات الفاعلة الإشكالية، بما في ذلك النظام السوري، لتسويق وفرض سردية وواقع التطبيع. **هناك حاجة إلى تحويل النقاش نحو مفهوم "التنمية المحلية التكاملية" الذي من شأنه أن يتناول أساسات النزاع ويتصدى لها ويعزز فرص السلام.** هذا يتطلب تكييف آليات الدعم الدولي لخلق ظروف تمهد وتحمي مساحة مدنية من شأنها أن تبلور عمليات تنمية مستدامة حقيقية.
- **يجب أن تبنى مساهمات المانحين الدوليين على مشروعية حقوق الإنسان والسلام المستدام.** يمكن للسوريات/ين، بل يجب أن يلعبن/وا دوراً مركزياً في مساعدة المجتمع الدولي لتحقيق سياسات متكاملة ومتناسقة لدعم المجتمعات السورية بما يتماشى مع هذه المشروعية. هذا من شأنه أن يجنب تقوية أمراء الحرب وسلطات الأمر الواقع، وألا يساهم في المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، أو في تعزيز اقتصادات الحرب، أو في تفاقم الانقسامات بين مختلف المناطق في سوريا، أو في زرع بذور صراعات جديدة، أو في دعم شرائح معينة من الساكنات/السكان السوريات/ين على حساب شرائح أخرى.
- لا يمكن لجهود تحقيق تنمية محلية تكاملية أن تكون مثمرة دون بنائها على معايير **مشروعية حقوق الإنسان والسلام المستدام.** وفي حالة صعوبة تحقيق هذه المشروعية، يجب قبل أي شيء **توجيه الجهود لتحقيقها.** عدا ذلك، سيستمر تفاقم الضرر، بما يتضمنه من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتعزيز للانقسامات الموجودة، وشرعنة لدعوات تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية وسلطات الأمر الواقع الأخرى.

- يتطلب دعم عمليات التنمية المحلية التكاملية تجاوز المفهوم الضبابي المتعلق بـ"إضافة الطابع المحلي للمساعدات" من خلال تبني هدف واضح للعمل بشكل حقيقي وبنوي وقائم على المبادئ على المستويات المحلية. يتضمن ذلك **الاعتراف بالفاعلات/بين المدنات/بين المحليات/بين كقوى مجتمعية** تستطيع بشكل بنوي المساهمة في عمليات تصميم وإيصال\تنفيذ ومراقبة المساعدات الدولية لاستطاعتهم/م القيام بأكثر من دور جهات تنفيذية أو المساعدة في تحديد الاحتياجات. إضافة لذلك، يتضمن **العمل على المستوى المحلي بشكل قائم على المبادئ**، العمل بشكل عابر للقطاعات وعابر للتقسيمات الإقليمية والمحليات الجغرافية. هذا أمر جوهري لضمان عدم مساهمة عمليات التنمية المحلية في تعزيز الانقسامات الجغرافية السياسية في سوريا أو في الإضرار بالمصالح الحالية أو المستقبلية على المستويات المحلية، الإقليمية (فوق المحلية)، أو الوطنية.
- يتطلب دعم عمليات التنمية المحلية التكاملية **العمل مع وسيطات/وسطاء سوريات/بين موثوقات/بين ليس فقط من قبل المانحين بسبب قدراتهم/م الفنية، بل أيضًا من قبل المجتمعات المحلية والفاعلين المدنيين بسبب قبولهم/م للمساءلة منهم**. الوسيطات والوسطاء لسن/ليسوا مجرد بنى تجزئة للمنح، بل هن/م بالأحرى يلعبن/ون دورًا أساسيًا في تأمين تفاعل ديناميكي وفعال بين المانحين والفاعلات/بين على المستوى المحلي وكذلك في الحفاظ على المصالح الإقليمية (فوق المحلية) والعابرة للأقاليم، والوطنية.
- تستلزم عمليات التنمية المحلية التكاملية في سوريا **العمل مع القنوات السورية غير الإشكالية في الفضاء المدني عبر جميع مراحل تقديم المساعدات الدولية**. الجهات غير الإشكالية هي تلك المسؤولة أمام المجتمعات التي تخدمها والتي لديها القدرة على مواجهة التحديات التقنية والأمنية التي تفرضها السلطات الإشكالية.
- هنالك حاجة **لخلق بيئة تحمي وترعى القنوات غير الإشكالية** من أجل بناء مساحة مدنية أقل تعرضًا للتدخل والتلاعب من قبل قوى الأمر الواقع، وأكثر مناعة ضد تحريف المعونات، وأقل قابلية لتعزيز الانقسامات أو اقتصادات الصراع أو لزرع بذور نزاعات مستقبلية.
- **لا يوجد هناك حل وحيد سريع مناسب لكافة السياقات للعمل الحقيقي على المستوى المحلي بشكل قائم على المبادئ**. ما يمكن وجوده هو آلية تسمح بإيجاد الحلول المناسبة. يجب أن يكون الهدف هو خلق بيئة ممكنة للفضاء المدني غير الإشكالي للتواجد والنمو وبالنتيجة امتلاك هذه الآلية.
- وضع آليات تنمية محلية تكاملية في سوريا هو الذي يمكن أن يسمح **لملكية وطنية حقيقية من قبل الشعب السوري للتنمية والسلام المستقبليين**، على خلاف العمل نحو ملكية وطنية يصيغها ويسيطر عليها النظام السوري (أو قوى الأمر الواقع الأخرى).

- هناك حاجة ملحة لوجود بيئة مالية ملائمة في سوريا يمكن أن تسمح بالتحويلات المالية المشروعة، وتخلق قنوات مالية تحمي المساعدات، وتقوي دور الجهات الفاعلة المحلية غير الإشكالية، وتسهل دورًا مثمرًا للقطاع الخاص الملزم في الانتقال من الاقتصاد المبني على المساعدات إلى اقتصاد محلي مستدام.
- دور القطاع الخاص الملزم أساسي في تسهيل عمليات التنمية المحلية التكاملية التي تتم على المستوى المحلي. هناك حاجة إلى تمكين الجهات الفاعلة الموثوقة ضمن القطاع الخاص المحلي وخلق آليات وشراكات محلية تجمع المجتمع المدني والقطاع الخاص مما يسهل إنشاء اقتصادات محلية مستدامة وحمايتها من هيمنة الجهات الإشكالية ضمن القطاع الخاص.
- يجب تكوين تصور جديد حول مراقبة المساعدات الدولية، ضمن إطار مساءلة أمام المجتمعات السورية كما أمام دافعات/ي الضرائب في الدول الداعمة. هذا يعني تفعيل آليات رصد فعالة في الاتجاهين صعودًا ونزولًا تسمح بمساءلة المانحين، والقنوات التي يستخدمونها لتوصيل المساعدات، حول تصميم وتنفيذ برامج المساعدات بما يتوافق مع حقوق الإنسان وآفاق البلد لتحقيق سلام وتنمية مستدامين.
- تتطلب هذه الرؤية للوصول إلى مساعدات دولية قائمة على المبادئ إرادةً سياسيةً وعملاً جماعياً من قبل المانحين لتبني نهج مبتكرة، وكذلك بنية مساعدات تحول الاستجابة الدولية من دعم لقدرة الساكنات والسكان السوريين/ين على التكيف مع آليات الصراع، إلى معالجة الأسباب الجذرية له ولبذور أي صراعات أخرى محتملة. المطلوب من الداعمين صب اهتمامهم للقيام بعمل تشاركي ومنسق لتطوير هذه المنهجيات الجديدة المقترحة هنا. يستلزم ذلك خلق الترابط وإعادة التفكير بالعلاقات بين مختلف أنواع الدعم: الإنساني والتنموي والمتعلق ببناء السلام، بطريقة تسمح بشكل بنوي للفضاء المدني السوري أن يؤسس بني حوكمة فعالة واقتصادات محلية مستدامة، وبالتالي تنمية محلية تكاملية.

اللجنة المنظمة

- اتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية • البرنامج السوري للتطوير القانوني • المركز السوري لبحوث السياسات • المركز السوري البريطاني • إمباكت • بيتنا سوريا • جمعية الأعمال السورية العالمية • تحالف شمل لمنظمات المجتمع المدني السورية • مجموعة العمل لبناء سوريا حرة • مجموعة موارد سوريا • نحن موجودون • همزة وصل